في بيان له بشأن الأحداث التي جرت خلال اليومين الماضيين

مجلس الأمة: لا نقبل أي تعدٍ على الذات الأميرية أو قدسية الأحكام القضائية

لابد من الالتزام بالثوابت التي عاش الكويتيون في ظلها

اجتماع مكتب مجلس الامة

المجلس ادان الفوضى التي صاحبت حكم البراك

الدستور أكد استقلال السلطة القضائية وأنه لاسلطان لأي جهة عليها

أصدر مكتب مجلس الأمة بيانا أمس في شان الأحداث التي جرت خلال اليومين الماضيين.

وقال البيان أن مجلس الامة وهو الحريص على احترام الدستور ليؤكد على ضرورة الالتزام بالثوابت التي بني عليها والتي عاش الشعب الكويتي في ظلها منذ بداية العهد الدستوري عام 1963.

وأضاف ان الدستور نأى برئيس الدولة عن اي مساءلة سياسية وجعل ذاته مصونة لا تمس وأبعده عن مسببات التبعة بالنص على أنه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه.

وذكر ان نصوص قانون الجزاء جاءت لتجرم أي عيب في ذات الامير او تطاول على مسند الامارة وأعضاء مجلس الامة وهم الممثلون الشرعيون للشعب الكويتي الكريم يؤكدون توقيرهم ودعمهم لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى ويرفضون أي تعد أو تطاول عليه أو مساس بسموه سواء بالقول أو بالكتابة او بغيرهما.

وقال البيان ان الدستور أكد استقلال السلطة القضائية وانه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة فالحكم القضائي له احترامه وقداسته ولو لم يكن حكما نهائيا باعتباره عنوان الحقيقة التي لا يجوز نقضها أواهدارها الا بإتباع الاجراءات القضائية المقررة.

وأضاف ان أي اعتراض على الحكم القضائي مدنيا كان أو جزائيا متى كان نافذا هو اعتراض على دولة القانون ومساس بإحدى المؤسسات الدستورية وهو ما لا يليق بدولة الكويت التي لها أن تزهو بدستورها وبنظامها الديمقراطي والقضاء الكويتي الشامخ اتسم دائما وباعتراف الجميع وكما تدل عليه أحكامه بالحيدة والغيرية والنزاهة الكاملة.

وأكد أن مكتب مجلس الأمة يدعم قيادات وزارة الداخلية وهم الأعين الساهرة على حماية المجتمع ويشيد بجميع الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لتنفيذ الأحكام القضائية الجزائية المشمولة بالنفاذ أيا كان الاشخاص المدانون فيها وأيا كانت العقوبة المحكومين بها.

وقال ان المواطنين جميعا سواء أمام القانون والقانون يسمو ولا يسمى عليه ويعلو ولا يعلى عليه والطريق متاح للمحكوم عليهم لمراجعة الحكم بالطرق القانونية المقررة استثنافا وتمييزا.

لا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ولو لم يكن حكم القاضي نهائياً

علي الراشد

الراشد يهنئ رئيس «النواب» و«الشيوخ» في زيمبابوي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد ببرقيتي تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية زيمبابوي لوفمور موبو ورئيسة مجلس الشيوخ إدنا مادزونغوي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

دشتي: إعادة التحقيق مع «هيونداي» والمقاول المحلي الأسبوع المقبل

اعلن عضو لجنة التحقيق البرلمانية في جسر جابر ومحطة الزور النائب عبدالحميد دشتي أن اللجنة بصدد اعادة فتح التحقيق مع المقاول العالمي شركة هيونداي والمقاول المحلي الاسبوع المقبل، موضحا ان هذا القرار اتخذ اليوم «أمس» بعد ورود معلومات تستدعي اعادة التحقيق.

وأضاف في تصريح مقتضب انه وبعد الاجتماع مع المستشارين ومواجهة الملفات والمحاضر ومراجعة ملامح التقرير النهائي فستقوم باستيفاء بعض البيانات، تمهيدا لاستدعاء وزير ووكيل وزارة الاشغال لاستكمال التحقيق.

وقال: اننا نقوم حاليا بترجمة محضر جلسة مناقشة مستشار شركة Kwoi، وذلك في اطار استكمال التحقيقات، تسييرا الى ان الايام المقبلة ستكون مفصلية في هذا التحقيق.

الشليمي: تعديلات «الإعلام الموحد» تخرج من «التعليمية»

خالد الشليمي

اعلن مقرر اللجنة التعليمية النائب خالد الشليمي: ان اي تعديلات تتعلق بقانون الاعلام الموحد الجديد تخرج من اللجنة التعليمية، ولا ضير ان قابل رئيس مجلس الامة رؤساء التحرير ومديري القنوات الفضائية، لأننا جميعاً نهدف الى التوصل الى صيغة توافقية تضع تعديلات تلقى قبول جميع الأطراف.

وقال الشليمي في تصريح للصحافيين: ان التعليمية تعقد الاسبوع المقبل اجتماعين بشان قانون الاعلام وستتم دعوة المعنيين وأصحاب الاختصاص ولاسيما رؤساء التحرير ومديري القنوات، مبيناً ان الاثنين ستوجه الدعوة الى رؤساء التحرير والثلاثاء الى مديري القنوات.

وذكر الشليمي: القانون تشوبه شوائب كثيرة وغير مقبولة، ورغم رأينا المسبق، إلا ان هناك تعديلات كبيرة على القانون سيتم طرحها على المعنيين في الاجتماعات المقبلة.

اللجنة تجتمع الثلاثاء لبحث تعديل مواد قانون الجمعيات التعاونية

«الصحية البرلمانية» تنتهي من قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة

شمس: تقرير اللجنة بات جاهزا ولكنها بصدد التأكد من مدى الحاجة لإحالته إلى لجنة شؤون التعليم

أنهت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها أمس تقريرها المتعلق بالاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم «2002/38» بتنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة أعدت تقريرها حول القانون الذي يتكون من أربع مواد بعد اجتماعها مع ممثلي وزارة الصحة في اجتماع سابق هذا الاسبوع. وأضاف شمس ان «تقرير اللجنة بات جاهزا ولكنها بصدد التأكد من مدى الحاجة لاحالته الى لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية لبحث المواد المتعلقة بالاعلام او ان يحال الى المجلس لادراجه على جدول الاعمال».

وأشار الى أن اللجنة ستجتمع يوم الثلاثاء المقبل بحضور رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وممثلي الجمعيات التعاونية لسماع وجهة نظرهم في المواد المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية والتعديلات المتوقعة عليه.

اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

أصدر تقريراً حول مؤشر التهديدات بالمساءلة خلال شهر

«اتجاهات»: 18 تهديداً بالاستجواب من 12 نائباً تستهدف المبارك و6 وزراء

الحمود الأكثر تهديداً ..ومجموعة قضايا تضع الهيفي في مرمى النواب

أصدر المرصد البرلماني التابع لمركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبد الرحمن المضاحكة تقريراً اوضح فيه تهديدات نواب مجلس الامة خلال 30 يوماً تبدأ من 16 مارس حتى 15 أبريل الجاري، حيث اكد التقرير أن اجمالي التهديدات بلغت 18 تهديدا من خلال 12 نائبا، استهدفت رئيس الحكومة وستة من وزرائه.

أوضح «اتجاهات» ان وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود هو الاكثر تهديداً بالاستجواب، حيث تلقى 6 تهديدات، يليه وزير الصحة د.محمد الهيفي الذي تلقى 5 تهديدات، ثم يأتي سمو الشيخ جابر رئيس الوزراء وهاني حسين وزير النفط بواقع تهديدين لكل منهما، في حين تلقى الشيخ احمد الخالد وزير الدفاع، وعبدالعزيز الابراهيم وزير الكهرباء، ونايف الحجرف وزير التعليم تهديدا واحدا لكل منهم. ويشير التقرير الى تراجع ملحوظ في تهديدات النواب لهاني حسين بعد أن كان على رأس قائمة الوزراء الاكثر تهديدا منذ بداية مجلس الامة. وفي نفس الوقت فإن مؤشر التهديدات تجاة وزير الصحة في صعود مستمر.

افاد التقرير أن 4 نواب هدد كل منهم مرتين بالاستجواب وهم «التميمي - صفاء- الشطي - الدويسان» وهو أعلى رقم خلال تلك الفترة أما بقية النواب فقد هدد كلا منهم مرة واحدة.

وأضاف «اتجاهات» أن تهديدات وزير الداخلية أحمد الحمود جاءت من خلال 5 نواب، هم «صفاء الهاشم» التي هددت مرتين أشار الى أن النفط المصدر الوحيد بالكويت يقوده حزب مقاطع، لا يؤتمن على أموال الدولة.

ويشير «اتجاهات» الى ان سمو السيخ جابر رئيس الوزراء تعرض لتهديدين خلال تلك الفترة من النائب «خالد الشطي» على حالة ما لم تقم الجهات المعنية بإحالة عبدالله النفيسي إلى النيابة العامة لتطبيق قانون الوحدة الوطنية ضده بعد الافتراءات والأكاذيب التي اطلقها على حد قوله. وهو نفس التهديد الذى وجهه لوزير الداخلية أحمد الحمود.أما التهديد الثاني فقد جاء من «فيصل الدويسان» على خلفية تصريح احد النواب حول وجود 37 الف متسلل من البدون كثير منهم ينتمى لجيش المهدى على حد قول النائب. أوضح «اتجاهات» ان نايف الحجرف وزير التعليم تلقى تهديدا واحدا من النائب «حماد الدوسرى» فى حالة موافقة الحكومة على الغاء قانون منع الاختلاط.

توصل «اتجاهات» الى ان وزير الدفاع احمد الخالد قد تلقى تهديدا واحدا خلال تلك الفترة من النائب محمد البراك الرشيدي على خلفية التعاقد مع شركة لتوريد قطع غيار وجنازير للمدرعات، حيث قال البراك «اذا وقع الوزير العقود فليس لنا خيار غير استجوابه». ويعد هذا هو الاستجواب الثانى لاحمد الخالد منذ بداية المجلس، وهو ما تمت الاشارة اليه في سياق الرسم التالي:

وجه النائب مشاري الحسيني تهديدا مباشرا لوزير الكهرباء والماء عبد العزيز الإبراهيم على خلفية تجاوزات غير قانونية في لجنة المناقصات المركزية.

هاني حسين يتلقى تهديدين فقط مقابل 13 خلال الـ 90 يوماً الأولى

الشطي والدويسان وجها النقد للرئيس على خلفية تصريحات النفيسي والحسيني

احداهما على خلفية قائمة الاخوان والمتورطين به البعض مع شبكة الامارات، والاخر فى حالة دخول الإماراتي حسن الدقي إلى الكويت، حيث عبرت صفاء عن عدم ثقتها بالوزير الحمود، وتوقعت ان تكون ردوده في الجلسة الأمنية كما كانت في الجلسة السابقة إنشائية وغير مدعمة بادلة وارقام، وليس لديه أي حلول كافية للقضايا المكلف بها. لذا فإن الاستجواب سيكون مستحقا.

من ناحية أخرى، أعلن الدويسان عزمة تقديم استجواب من ثلاث محاور الأول حول تقديم معلومات مضللة عن الشركة الإسرائيلية، وقاتل زميله في مخفر القادسية والثاني عن سرقة الذخيرة أما الثالث فسيعلن عنه في حينه، وصرح الزلزله انه سيقدم استجوابا مع عدد من زملائه ضد الحمود، مضيفا انه يتحتم على وزير الداخلية أن يقدم استقالته لان الاستجواب الذي سيقدمه سيناقش ولن يؤجل، وجاء التهديد الخامس من المطوع على خلفية سرقة الأسلحة، أما التهديد الاخير فقد جاء من قبل «خالد الشطى» في حالة ما لم تقم الجهات المعنية بإحالة عبدالله النفيسي إلى النيابة العامة لتطبيق قانون الوحدة الوطنية ضده بعد الافتراءات والأكاذيب التي قالها.

وأفاد «اتجاهات» ان وزير الصحة الذي كان في دائرة الظل أصبح في مرمى سهام النواب، حيث تلقى 5 تهديدات خلال الشهر الماضي وهو رقم يزيد على ما تلقاه خلال الـ3 شهور الاولى من المجلس الحالي، حيث تلقى خلالها 4 تهديدات فقط.

ويوضح التقرير أن ثمة مجموعة من القضايا الشائكة كانت وراء توجيه هذا العدد من التهديدات تجاه الوزير منها الفساد فى ملف العلاج بالخارج والذى جاء من قبل عبدالله التميمى الذى طالب بالإسراع في تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تقف على خلفية التجاوزات لوضع الحل النهائي لها. كما وجه التميمى تهديدا اخر للوزير على خلفية بعض الإسئلة بشأن الطب النفسى مشيرا الى ان الاجابة ان لم تكن شافية فإن الاستجواب قادم لا محاله، في حين طالب الجبرى بتشكيل لجنة تحقيق في وفاة «بتول العنزي» مضيفا أنه سيتوجه باسئلة لوزير الصحة وان لم تكن الاجابة شافية سيكون لنا اجراء اخر وهو الاستجواب، التهديد الرابع جاء من الدوسري على خلفية المياه الملوثة بالبرومات. كما هدده الفزيع بسبب تجاوزات غير قانونية في لجنة المناقصات المركزية.

وبين «اتجاهات» ان هاني حسين وزير النفط كان محل تهديد مستمر، حيث تلقى خلال الـ90 يوما الاولى من عمر المجلس 13 تهديدا بما يعادل 4 تهديدات كل شهر لم يتلق خلال الـ30 يوما الاخيرة سوى تهديدين أحدهما من البوص على خلفية ان الاموال المهدرة في قطاع النفط. والتهديد الثاني من المطوع على خلفية الترقيات، حيث